الأمم المتحدة

S/2020/353



Distr.: General
4 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الصين وفرنسا وألمانيا وإندونيسيا والنيجر والاتحاد الروسي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا وتونس والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام، فيما يتعلق بالاجتماع عن طريق الفيديو الذي عقد يوم الأربعاء 29 نيسان/أبريل 2020. وكذلك أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*التوقيع*) سفين **يورغنسون**
رئيس مجلس الأمن



110520 040520 20-06371 (A)



المرفق الأول

بيان السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية

دعا أعضاء مجلس الأمن، الشهر الماضي، جميع الأطراف إلى كفالة استمرار فترة الهدوء في جميع أنحاء البلد وأعادوا التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). وقد جاءت تلك الإشارة من المجلس في وقتها، في أعقاب دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي وندائي من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية وبذل جهود شاملة لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). أود أن أناشد المجلس أن يحافظ على هذا الهدف المشترك.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن سورية تحتاج إلى ترتيب لوقف إطلاق النار يؤدي إلى هدوء مستدام وعلى نطاق البلد بأكمله - ترتيب ينص على عدم شن هجمات جديدة عبر خطوط التماس ويمكّن السوريين من الحصول على المعدات والموارد اللازمة لمكافحة كوفيد-19. فلا يمكننا تحمل تكاليف الأعمال العدائية التي ستؤدي بلا شك إلى طفرة أخرى في مجتمعات النازحين الضعيفة - وهو أمر شهدناه بشكل مرعب قبل شهرين فقط. ولم يكن بإمكاننا أن نتحمل هذا السيناريو قبل تفشي الجائحة، وسترتفع الكلفة الآن أكثر من أي وقت مضى.

لقد حافظت على قنوات اتصال نشطة مع الأطراف السورية، خلال الشهر الماضي. كما تحدثت مع وزراء الخارجية وكبار المسؤولين من مجموعة من البلدان الرئيسية، بما في ذلك روسيا وتركيا وإيران، التي اجتمع وزراء خارجيتها إلكترونيا مؤخراً، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأوروبية وجامعة الدول العربية وعدد من الدول العربية. وقد أعربت عن تقديري لمشاركة الجميع في جهودي الرامية إلى تيسير إحراز التقدم على المسار السياسي والحفاظ على ترتيبات وقف إطلاق النار. وسأواصل التواصل بنشاط مع هؤلاء المحاورين وغيرهم في الأيام والأسابيع المقبلة.

إنني أرحب بالهدوء الكبير الذي ساد في مناطق عديدة من سورية، خاصة بالمقارنة بذروة العنف في السنوات السابقة. فلم نشهد هجمات شاملة أو عمليات تشريد أخرى منذ أوائل آذار/مارس. وقد ترسخت الترتيبات الروسية التركية في الشمال الغربي وأرى تغييرا إيجابيا في الميدان، بما في ذلك مقارنة بالترتيبات السابقة. فمستوى الحوادث منخفض.

وقد سيرت ست دوريات روسية - تركية مشتركة. وتعرضت لتحديات، ولكن كذلك كانت هناك استجابات لتلك التحديات.

وأناشد جميع الأطراف المعنية أن تتصدى للجماعات الإرهابية المحظورة دوليا بطريقة تعاونية ومحددة الأهداف حتى لا يتضرر الهدوء القائم والاستجابة لكوفيد-19 وحتى تكفل الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

وأشير كذلك إلى أن مختلف ترتيبات وقف إطلاق النار بين روسيا وتركيا والولايات المتحدة في الشمال الشرقي لا تزال مستمرة على نطاق واسع أيضا.

غير أن هذا هدوء غير مستقر وهش في شمال غرب وشمال شرق سورية على السواء، وهناك خطر مستمر من التصعيد في سورية. فبالأمس فقط، أفادت التقارير أن قنبلة انفجرت في سوق في عفرين أسفرت عن مقتل أكثر من 40 شخصا. والظروف الأمنية في جنوب سورية مقلقة. فقد استمرت عودة ظهور

تنظيم داعش في المناطق الصحراوية في وسط وشرق سورية. وكذلك يساورني القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع غارات جوية إسرائيلية في ريف حمص ودمشق، وكان آخرها يوم الاثنين الماضي.

وواصلت الحكومة السورية اتخاذ خطوات متزايدة الأهمية لمكافحة كوفيد-19، كما فعل ائتلاف المعارضة وغيره من سلطات الأمر الواقع. وتعهد المانحون الدوليون بتقديم دعم مالي وقدموه. وسيقدم وكيل الأمين العام لوكوك إحاطة للمجلس بعد ظهر اليوم بشأن الجهود التي تبذلها أسرة الأمم المتحدة للمساعدة في بناء القدرة على إجراء الفحص وعلاج كوفيد-19 في سورية.

وإذ أن عمليات الفحص لا تزال محدودة، فإن عدد الحالات المبلغ عنها رسميا في سورية منخفض نسبياً: 42 حالة مبلغ عنها في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية وحالة واحدة أُبلغ عنها في الشمال الشرقي ولم يبلغ عن أي حالة في الشمال الغربي. ونأمل جميعا أن تستمر هذه الأعداد المنخفضة، ولكن هناك خطر في سورية كما هو الحال في جميع البلدان من تفش كبير لكوفيد-19. وستكون خطوط الاتجاه العام مهمة جدا في الأسابيع المقبلة، وكذلك زيادة القدرة على إجراء الفحص والعلاج في جميع أنحاء سورية، إلى جانب تبادل المعلومات بين جميع الأطراف.

إن سورية تواجه العديد من التحديات التي يمكن أن تعطل الاستجابة للجائحة. كما تفتقر سورية إلى ما يكفي من المهنيين الصحيين والمعدات والإمدادات الطبية. وقد تدهور نظام الرعاية الصحية في بعض المناطق ودمر في مناطق أخرى، بعد تسع سنوات من النزاع المسلح. وقد رأينا جميعا النتائج التي توصل إليها مؤخرا مجلس التحقيق التابع للأمين العام، وهي تذكرة مروعة بما حدث في هذا النزاع.

وأود أن أكرر التأكيد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية الكامل والمستدام ومن دون عوائق باستخدام جميع الطرائق، بما في ذلك توسيع نطاق الوصول عبر الخطوط وعبر الحدود.

وقد دعا الأمين العام، في إطار الجهود العالمية، إلى رفع الجزاءات التي قد تقوض قدرة البلد على ضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي المتصل بكوفيد-19 للتصدي للجائحة. وقد تم تأكيد ذلك للحكومة السورية. وقد انخرطت الأمم المتحدة وأنا شخصيا مع الدول المعنية مباشرة حتى تظل جميع الإعفاءات من الجزاءات لأسباب إنسانية متاحة وتستخدم استخداما كاملا لمكافحة جائحة كوفيد-19. وأنوه بالاستجابة الإيجابية من مختلف البلدان للأمم المتحدة في هذا الصدد.

وبالانتقال إلى الحالة الاقتصادية، تواجه سورية، بعد تسع سنوات من النزاع وطائفة واسعة من العوامل والتدابير، ظروفا اقتصادية بالغة الخطورة. وقد شهدنا مؤخرا زيادات في الأسعار ونقصا، من بين اتجاهات أخرى تزداد سوءا. وكذلك كان للتدابير التي أصابت في اتخاذها السلطات لمكافحة كوفيد-19 في سورية، كما هو الحال في جميع البلدان، أثرا اقتصاديا.

وظللت أحث الأطراف منذ زمن بعيد على إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين على نطاق واسع ومن جانب واحد وإلى اتخاذ إجراءات أكثر جدوى بشأن الأشخاص المفقودين. وهذه الجائحة تجعل هذه الضرورة الإنسانية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وسأواصل حث الحكومة السورية وجميع الأطراف السورية الأخرى على أن تحذو حذو الحكومات الأخرى في جميع أنحاء العالم في الإفراج عن المحتجزين. إننا حقا بحاجة إلى أن نرى هذا يحدث في إطار جميع الجهود الرامية إلى وقف انتشار الفيروس في سورية.

وقد أبلغتني غرفة دعم المجتمع المدني لدينا التي تضم العديد من المنظمات الطبية غير الحكومية وغيرها من المنظمات الشعبية، بالتشاور مع جهات فاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء سورية المختلفة، بضرورة بذل جهود متكاملة لمكافحة كوفيد-19 في سورية وهي تبذل كل ما في وسعها لزيادة الوعي ودعم المجتمعات المحلية. وقد جسدت تنوع التحديات التي تواجه أنحاء البلد المختلفة واعتقادا مشتركا بأنه يمكن ويتعين فعل المزيد لدعم الجهود الجارية.

ويجتمع المجلس الاستشاري للمرأة السورية كل أسبوع تقريبا منذ ظهور خطر حدوث أزمة بسبب كوفيد-19. وقد تحدثت مع أعضائه بالأمس. وأعربن عن تأييدهن لوقف مستمر لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وعن رغبتهن في إتاحة إمكانية وصول الموظفين الطبيين وتوفير الأغذية والأدوية واللوازم والمعدات الطبية لجميع المناطق السورية دون تأخير أو إعاقة. وشددن على أن المرأة في طليعة المبادرات المجتمعية الرامية إلى زيادة الوعي ومنع انتشار كوفيد-19، وأوضحن أنهن يضطلعن بمسؤوليات إضافية بشأن تقديم الرعاية في المنزل بسبب القيود المفروضة على التنقل. ولاحظن أيضاً تزايد خطر العنف المنزلي في أماكن العزل والخوف من احتمال تهميش النساء لأن الاستجابة لكوفيد-19 تدفع بعضهن تدريجياً إلى الاضطلاع بأدوار تقليدية على نحو أكبر. وشددن على أنه لا ينبغي أن يعوق أي شيء تقدم العملية السياسية، وفقا للقرار 2254 (2015).

وفي هذا الصدد، أبلغت المجلس في الشهر الماضي بأن جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة الدستورية قد تم الاتفاق عليه بين الرئيسين المشاركين. وسيكون من المهم تعزيز ذلك بإجراء مناقشة موضوعية خلال الجولة المقبلة. وقد أوضحت لي اللجنة أثناء محادثاتها معي بأن التوصل إلى اتفاق خلال تلك الدورة بشأن الأسس والمبادئ الوطنية ليس شرطا مسبقا للانتقال إلى بنود أخرى في الدورات اللاحقة. وما زلت على اتصال منتظم باللجنة بشأن كيفية استئناف الاجتماعات في جنيف حالما تسمح الحالة بذلك. كما أجريت اتصالات بأعضاء المجتمع المدني في اللجنة، وسأواصل القيام بذلك. ولا نزال نستكشف إمكانية القيام بأي أعمال تحضيرية في غضون ذلك. وأحث جميع الأعضاء على أن يستعدوا بجد لتجديد العمل.

وأكرر ندائي من أجل وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وبذل جهد كاف لضمان حصول السوريين في جميع أنحاء البلد على المعدات والموارد اللازمة لمكافحة كوفيد-19 وعلاج المصابين به. وأنا على استعداد للعمل مع الحكومة والمعارضة وجميع الجهات الفاعلة المعنية في الميدان، وكذلك مع البلدان الرئيسية ذات الوزن والنفوذ. وأحث جميع الأطراف الفاعلة المعنية على بذل جهد متضافر لدعم الهدوء المستدام والمساعدة على زيادة الاستجابة للجائحة. وهذا هو الطريق المسؤول الوحيد الذي يمكن أن يمهد السبيل لإحراز التقدم في العملية السياسية الأوسع نطاقا لتنفيذ القرار 2254 (2015). فلا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. ويجب أن نتخذ إجراء على أساس إنسانيتنا المشتركة، وأن نساعد على بناء الثقة - بما في ذلك من خلال تدابير متبادلة - وأن نبدأ في التحرك نحو تسوية سياسية يمكن أن تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتستعيد على نحو كامل سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

المرفق الثاني

بيان السيد ياو شاوجون، نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته وأرحب بمشاركة السفير الجعفري في هذه الجلسة.

لقد ظلت الحالة الأمنية في شمال غرب سورية مستقرة بوجه عام منذ أن اتفقت روسيا وتركيا على ترتيبات وقف إطلاق النار في 6 آذار/مارس نتيجة للجهود الدبلوماسية. إن هذه الجهود تفضي إلى العملية السياسية وينبغي أن تستمر. بينما ينتشر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الصعيد العالمي، تتعرض بلدان الشرق الأوسط، بما فيها سورية، لخطر تفشي المرض. وفي هذا السياق، وجه الأمين العام والسيد بيدرسن ومبعوثون آخرون للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط عدة نداءات لتنفيذ وقف لإطلاق النار. وتعلق الصين أهمية كبيرة على تلك النداءات وتدعو الأطراف إلى العمل بنشاط على تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع، وإلى كسب الوقت لمنع واحتواء كوفيد-19، وتهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى حلول سياسية. ونلاحظ أن اجتماع عملية أستانا بين وزراء الخارجية عقد في الأسبوع الماضي. ونعتقد أن تلك المناقشات ستساعد على معالجة التحديات المتعددة في سورية.

وفي غضون ذلك، فإن مسألة مكافحة الإرهاب في إدلب ينبغي معالجتها بفعالية. وأذكر بأن المبعوث الخاص قال إنه من الممكن ومن الضروري، في السياق الحالي، مناقشة جهد تعاوني أكثر فعالية موجه لمكافحة الإرهاب. ونتفق مع هذا الرأي. وتشير المعلومات إلى أن الجماعات الإرهابية لا تزال تشن هجمات في إدلب وتشكل تهديدا مستمرا للسلام والاستقرار في شمال غرب سورية، وهو أمر غير مقبول. ولا يمكننا أن ندع الإرهابيين يستغلون وقف إطلاق النار لكي يزدادوا قوة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى السعي إلى إيجاد حل شامل وطويل الأجل لمسألة إدلب من خلال الحوار والمفاوضات.

ودعم الحل السياسي للنزاع في سورية هو موقفنا الثابت. ونقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص، لا سيما في هذا الوقت العصيب. ونشجع الأطراف السورية على مواصلة الحوار والعمل معا في اللجنة الدستورية من أجل مصالح الشعب السوري ومستقبله. ويجب أن تكون اللجنة الدستورية مستقلة ودون تدخل أجنبي. والعملية السياسية يجب أن يقودها السوريون ويتولون زمامها، تمشيا مع القرار 2254 (2015). ويجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

وتراقب الصين عن كثب الأثر المحتمل لجائحة كوفيد - على سورية. ونقدر الجهود التي تبذلها الحكومة السورية لاتخاذ تدابير مسؤولة وقوية لمكافحة الفيروس، وسنواصل تقديم دعمنا. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق بالغ إزاء الأثر السلبي للجزاءات الانفرادية على قدرة البلدان على التصدي للجائحة. وبالنظر إلى أن المجلس سيعقد جلسة أخرى بعد ظهر اليوم بشأن الحالة الإنسانية في سورية، فإننا سنتناول هذه المسألة بالتفصيل عندئذ.

المرفق الثالث

بيان السيد نيكولا دو ريفيير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. وأؤيد دعوته إلى وقف فوري وكامل ودائم لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية. فهذه أولوية مطلقة في سياق مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتشعر فرنسا بقلق عميق إزاء تزايد عدم الاستقرار في جميع أنحاء سورية. والحالة في الشمال الغربي تثير قلقا بالغا، وسنواصل رصد تطورها عن كثب. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار مستمر في الوقت الراهن، فإن القصف متواصل والتعزيزات العسكرية التي تقوم بها جميع الأطراف تثير القلق بوجه خاص. ومن الضروري ألا يستأنف النظام وحلفاؤه شن الهجمات.

ولا تزال الجماعات الإرهابية تشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي. وهذا ما يقع في الشمال الشرقي، حيث يستحق التهديد الكبير الذي يشكله تنظيم داعش اهتمامنا بصورة متأنية. كما اكتسبت الجماعات الإرهابية في الآونة الأخيرة موطئ قدم في المناطق التي يسيطر عليها النظام. بيد أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تبرر الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

وتدهور الحالة الأمنية في الجنوب الغربي خلال الأشهر القليلة الماضية يبعث على القلق أيضا. وهو يبين بوضوح أن استعادة النظام لسيطرته وقبضته الأمنية لا يمكن أن تحقق الاستقرار في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. ولذلك، من الملح تنفيذ دعوة الأمين العام ومبعوثه إلى وقف كامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني، تمشيا مع القرار 2254 (2015).

ومن الأهمية بمكان أن يُستجاب لدعوتهما بغية تمكيننا من الاستجابة لـكوفيد-19 في جميع أنحاء سورية. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام التزاما حقيقيا بذلك الهدف. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن النظام السوري لم يستجب لندائهما. وسيؤدي انتشار الوباء إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية الأليمة في سورية، ولا سيما في إدلب وفي الشمال الشرقي، ويجب منعه. وسنعود إلى تلك النقطة بعد ظهر اليوم.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة في طليعة الجهود الرامية إلى كفالة وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وذلك مشمول بالولاية المحددة لها في القرار 2254 (2015). والأهم من ذلك، فهو السبيل الوحيد لضمان وقف دائم ويمكن التحقق منه لإطلاق النار لا يكون مجرد وقف تكتيكي ولتهيئة الظروف لتجديد عملية سياسية ذات مصداقية.

ثانيا، هناك حاجة ملحة للتغلب على المأزق السياسي الحالي وإعادة إطلاق عملية سلام أوسع نطاقا. وقد أحطنا علما بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بشأن جدول أعمال اللجنة الدستورية في الشهر الماضي. ومع ذلك، لا يزال النظام يعرقل عمل اللجنة الدستورية بمحاولة التراجع عن هذا الاتفاق وبرفض السماح بعقد أي اجتماع للجنة عن طريق الفيديو. وعلى النقيض من ذلك، أظهرت المعارضة باستمرار مرونة وانفتاحا. هذا الوضع مستمر منذ وقت طويل جدا. ولا يمكننا أن نستمر في السماح للنظام بتقويض مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وفي هذا السياق، ندعو غاير بيدرسن إلى أن يوضح للمجلس عندما يرى أنه لم يعد قادرا على مواصلة جهوده فيما يتعلق باللجنة الدستورية. وهذا هو السبب في أنه من الأساسي أن يتم بالتوازي إطلاق

عملية سياسية أوسع نطاقا تستند إلى جميع عناصر القرار 2254 (2015). ويحظى المبعوث الخاص بدعمنا الكامل في هذا الصدد.

وهناك أيضا حاجة ملحة إلى ضمان إحراز تقدم في موضوع المحتجزين، ولا سيما في سياق انتشار مرض فيروس كورونا (COVID-19). وتؤيد فرنسا تأييدا تاما نداءات الأمين العام ومبعوثه الخاص من أجل الإفراج على نطاق واسع عن المحتجزين والمختطفين والوصول إلى جميع مرافق الاحتجاز. وأود أن أذكر بأن أكثر من 000 100 شخص قد انتهى بهم المطاف في السجن أو في أيدي الأفرع الأمنية للنظام. ونحث النظام السوري على السماح بالإفراج عن أضعف السجناء وعن السجناء السياسيين الذين لم يمنحوا عفوا رئاسيا. لقد حان الوقت الآن لتجاوز نهج شخص مقابل شخص وتعزيز دور الأمم المتحدة.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، نحتاج إلى إعادة تأكيد الشروط والمعايير لإجراء اقتراع شفاف وحر ونزيه، تمشيا مع القرار 2254 (2015). وينبغي أن تجري الانتخابات في بلد يسوده الأمن والأمان، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع السوريين، بمن فيهم السوريون من الشتات. وفي غياب هذه الشروط، لن يكون لأي انتخابات في سورية أي قيمة مرة أخرى. وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد من جديد أنه بدون عملية سياسية ذات مصداقية تمضي بثبات، فإن فرنسا والاتحاد الأوروبي لن يمولا إعادة الإعمار في سورية.

وعلى الرغم من مرور الوقت، لا يمكن نسيان جرائم النظام السوري أو أن تمر من دون عقاب. وقد أشارت لجنة التحقيق التي أنشأها الأمين العام وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوضوح إلى مسؤولية النظام السوري عن الهجمات على الهياكل الأساسية الطبية في مناطق التهدئة وعن استخدام الأسلحة الكيميائية. وكما تؤكد المحاكمات التي بدأت في ألمانيا ضد كبار أعضاء نظام الأسد والدعاوى الجارية في فرنسا، فإن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لن تمر دون عقاب. وستواصل فرنسا دعمها الثابت لجميع الجهود الرامية إلى جمع الأدلة وحفظها ومكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

المرفق الرابع

بيان السيد كريستوف هويسغن، الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تؤيد ألمانيا تأييدا تاما الدعوة التي وجهها المبعوث الخاص بيدرسن إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء ســـورية. وعلى الرغم من حدوث انخفاض في العنف في الشـــمال الغربي، والتقيد بالترتيبات في الشمال الشرقي إلى حد كبير، فإن الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد لا تزال هشة للغاية، ولا سيما فيما يسمى بالمناطق التي تمت فيها المصالحة.

بيد أن مدينة عفرين الســـورية قد اهتزت أمس جراء هجوم إرهابي مدمر أفادت التقارير بأنه أودى بحياة عشـــرات المدنيين، بمن فيهم العديد من الأطفال. نحن ندين بشـــدة هذه الجريمة. ونعرب عن تعاطفنا العميق مع أسر الضحايا وأقاربهم. ونتمنى الشفاء العاجل والكامل للمصابين.

وسنواصل جهودنا لإيجاد حل سلمي للنزاع السوري ووضع حد للحرب والتشريد واضطهاد الدولة والإرهاب. وفي النهاية، نحتاج إلى وقف دائم لإطلاق النار على الصـــعيد الوطني. وقد أصـــبح هذا الأمر أكثر إلحاحا في ضوء الأزمة الناجمة عن انتشـار مرض فيروس كورونا (COVID-19). وسوف نناقش الوضع الإنساني وأثر الجائحة في سورية في وقت لاحق من بعد ظهر اليوم. لكن هناك نقطة واحدة يجب توضيحها الآن، وهي أنه لا يمكن أن تتحقق استجابة إنسانية فعالة على الصعيد الوطني لـــ COVID-19 إلا بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

وينطبق الشيء نفسه على العملية السياسية بقيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة. ونشدد على الدور المركزي للأمم المتحدة في التوصل إلى وقف حقيقي ومستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني على نحو ما دعا القرار 2254 (2015)، مع مراعاة أن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني عنصر أساسي من عناصـر القرار وشرط مسبق هام لنجاح المفاوضـات في جنيف. ولا يمكن تحقيق السـلام والاستقرار والأمن بشكل مستدام في سورية إلا من خلال عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (**S/2012/522**، المرفق).

ولذلك ندعو إلى العودة السريعة إلى العملية السياسية ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسـن في هذا الصـدد، بما في ذلك تكييف أسـاليب العمل مع القيود الحالية فيما يتصـل بفيروس كورونا، حتى يتسـنى إحراز تقدم. وفي النهاية، يجب أن يتوقف النظام السـوري أخيرا عن عرقلة اللجنة الدستورية وأن يبدأ المشاركة الهادفة في اللجنة وفي العملية السياسية على نطاق أوسع. وندعو روسيا إلى استخدام نفوذها على دمشق في هذا الصدد.

ونؤيد أيضـــا دعوة المبعوث الخاص بيدرســـن إلى الإفراج على نطاق واســـع عن المحتجزين والمختطفين لأســـباب إنســـانية. وإذ نأخذ في الاعتبار أن الغالبية العظمى من المحتجزين محتجزون لدى النظام السـوري وأن الاعتقالات التعسـفية وحالات الاختفاء القسـري والتعذيب التي يتحمل النظام السـوري المسؤولية عنها لا تزال مستمرة، فمن المهم تجاوز تبادل الأسرى وفق نهج شخص مقابل شخص وإطلاق سـراح المحتجزين السـياسـيين على نطاق ذي معنى، بدءا بالمسـنين والنسـاء والأطفال والأشـخاص الذين يعانون من ظروف صـــحية. وبناء على ذلك، نود أن نشـــير إلى دعوة مفوضـــة الأمم المتحدة الســـامية لحقوق الإنسـان باشـيليه إلى إطلاق سـراح المحتجزين الضـعفاء بصـفة خاصـة لمنع حدوث انتشـار كارثي

لمرض COVID-19. وقد أحطنا علما بإعلان النظام القيام بذلك، ولكننا لم نر بعد أدلة على اتخاذ خطوات فعلية في هذا الصدد.

كما ندعو النظام السوري إلى السماح للمنظمات الإنسانية ذات الصلة بالوصول الفوري وغير المشروط ودون عوائق إلى جميع السجون ومرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرته. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو النظام إلى ضمان توفير الرعاية الطبية الكافية وتدابير الحماية لجميع الأشخاص المحتجزين، من أجل الحيلولة دون أن يؤدي مرض كوفيد-19 إلى مزيد من البؤس والخسائر في الأرواح في السجون السورية.

وسنواصل دعم جميع الجهود، ولا سيما جهود الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ولجنة التحقيق التي تهدف إلى كفالة عدم إفلات مرتكبي الجرائم والفظائع المرتكبة خلال النزاع السوري من العقاب ومحاسبة الجناة وأن يحصل الضحايا على العدالة. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بأحدث التقارير التي قدمها فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس التحقيق. ولا بد من متابعة نتائج هذين التقريرين: فإفلات المسؤولين عن هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي من العقاب ليس خيارا.

وما زلنا مقتنعين بأن المصالحة الوطنية والسلام المستدام في سورية لن يكونا ممكنين بدون تحقيق العدالة والمساءلة.

إن محاكمة اثنين من المسؤولين السابقين في جهاز الأمن في النظام السوري، متهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز يعد خطوة هامة نحو العدالة والمساءلة. ولأول مرة، تجري ملاحقة قضائية على عمليات الاختطاف والتعذيب وإساءة المعاملة في السجون السورية أمام محكمة في ألمانيا. وهذا يبعث برسالة واضحة - لا يمكن لأولئك الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية أن يشعروا بالأمان في أي مكان.

ولم يتسن للأسف حتى الآن إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب استخدام روسيا حق النقض في مجلس الأمن. ولهذا السبب، لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية مقاضاة أولئك الذين ارتكبوا جرائم دولية، ولا يزالون يرتكبونها، وهم لا يزالون في السلطة في دمشق. ولكن لا ينبغي أن يشعروا بالأمان، كما تبين المحاكمة في كوبلنز بوضوح، وسوف يخضعون في نهاية المطاف للمساءلة أيضا.

ونشجع الدول الأخرى على الشروع في دعاوى جزائية مماثلة في إطار الولاية القضائية العالمية ضد الأفراد المشتبه في ارتكابهم أخطر الجرائم. وندعو روسيا على وجه الخصوص إلى المساهمة في مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة محاسبة المسؤولين عن التعذيب والقتل في السجون ومرافق الاحتجاز التابعة للنظام السوري.

لقد وردت تقارير تفيد بأن المواطن السوري حمادي طه البوت تعرض للتعذيب والقتل على يد مرتزقة من مجموعة فاغنر بعد القبض عليه في يونيو/حزيران 2017 بالقرب من حقل الشاعر للغاز في وسط سورية. وقد تم التعرف على أحد الجناة على أنه ستانيسلاف ديتشكو، وتفيد التقارير بأن الأدلة قُدمت إلى المحققين الروس. ونود أن نتساءل عن الحالة الراهنة للتحقيقات الجنائية التي تجريها السلطات الروسية في جرائم الحرب المزعومة هذه التي ارتكبتها مجموعة فاغنر في سورية.

ولا يزال موقف ألمانيا والاتحاد الأوروبي بشـــأن إعادة الإعمار واضـــحا تماما. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد استعداده للمساعدة في إعادة إعمار سورية عند البدء فعلا في عملية انتقال سياسي حقيقي وشامل. وما دام النظام السوري لم يغير سلوكه الوحشي ولم يُنهِ انتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فلن يكون هناك رفع للجزاءات. ومن المهم التشديد على أن الجزاءات تستهدف النظام السوري ولا تؤثر على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها، لأنها تتضمن أحكاما محددة تسمح بتقديم المعونة الإنسانية، بما في ذلك توفير الأدوية والمعدات الطبية اللازمة للاستجابة لمرض كورونا في سورية. وقد نظرنا على وجه التحديد في الادعاءات القائلة بأن عقوبات الاتحاد الأوروبي كانت تحول دون تسليم معدات لعلاج مرض كورونا (كوفيد-19) في سورية، ووجدنا أن الأمر ليس كذلك.

المرفق الخامس

بيان السيد ديان تريانسياه دجاني، الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أرحب بالسفير بشار الجعفري وأن أتمنى له رمضانا كريما. وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن. ويسرني أن أراه بحال طيبة. ويسعدنا أن نسمع أن هناك هدوءً كبيرا بالمقارنة مع ذروة العنف في السنوات السابقة. هذا تطور إيجابي، وإن كانت الحالة لا تزال هشة. وبما أن هذا هو شهر رمضان المبارك، فإننا نأمل أن يسود الوضع الهادئ.

وبما أننا سنعقد جلسة أخرى بشأن سورية عن طريق التداول بالفيديو لاحقا بعد ظهر اليوم، فسأقتصر في بياني على الجانب السياسي، وإن كانت المسائل السياسية والإنسانية مترابطة ترابطا وثيقا. كما نعلم جميعا، فإن الطريق إلى تسوية سياسية دائمة للنزاع السوري تواجه عقبة إضافية. فمن المحتمل أن يؤدي خطر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى صرف الانتباه عن الجهود الرامية إلى بدء المسار السياسي، ولا سيما العملية الجارية للجنة الدستورية، إن لم يؤد إلى تعطيلها.

ومع ذلك، يعتقد وفد بلدي أنه إذا التزمت جميع الأطراف الرئيسية بالعمل معا بصورة بناءة لدفع عملية السلام، فإننا سنتمكن من التغلب على هذه العقبات. ومن الواضح أن الأمر ليس سهلا، والطريق أمامنا لا يزال طويلا. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، نؤيد تأييدا تاما النداء الذي وجهه المبعوث الخاص بيدرسن من أجل التوصل إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية. ويسرنا أن نسمع أن وقف إطلاق النار صامد في الشمال الغربي، ونشيد بروسيا وتركيا على جهودهما القوية ونقدر تسييرهما دورية مشتركة لكفالة الهدوء. غير أن الحالة لا تزال هشة، حيث يجري الإبلاغ عن قصف من حين لآخر.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا نفقد التركيز على مناطق أخرى معرضة لخطر العنف. ويشعر وفد بلدي بقلق خاص إزاء التوتر المستمر في جنوب سورية، حيث أُبلغ عن وقوع المزيد من الحوادث الأمنية. وخلال هذه الحالة المعقدة جدا، لا يمكننا تحمل المزيد من الأعمال العدائية في البلد.

ثانيا، يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تظل ثابتة في التزاماتها بعملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية ويملك السوريون زمامها، بتيسير من الأمم المتحدة. وتؤكد إندونيسيا من جديد التزامها بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية بوصفها أساسا ضروريا لدفع العملية السياسية قدما في إطار القرار 2254 (2015).

ثالثا، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز مستويات التعاون الدبلوماسي. ويؤيد وفد بلدي دعوة الأمين العام في تقريره الأخير (S/2020/327) إلى مستويات واسعة من التعاون الدبلوماسي والثبات لإعادة التركيز على العملية السياسية ووضع حد للنزاع.

ونؤيد أيضا بقوة عمل المبعوث الخاص بيدرسن وفريقه في إشراك جميع الأطراف الرئيسية لعقد اللجنة الدستورية من جديد في جنيف. ومن الواضح أن الجائحة لم يجعل ذلك ممكنا. ومع ذلك، يجب أن يستمر الإعداد. ونود أن نؤكد من جديد على أن هناك حاجة إلى حلول توفيقية ومرونة في هذا الصدد.

ويسرني أن أسمع أن المبعوث الخاص بيدرسن يواصل العمل مع المحاورين وجميع الأطراف ذات الصلة وسط المصاعب التي نشأت بسبب مرض كورونا (كوفيد-19). يجب أن يستمر المسار السياسي من

أجل الشعب السوري. ومع انتشار الوباء، سيكون الأثر غير متوقع ويحتمل أن يكون كارثيا. ولذلك يحتاج الشعب السوري إلى أن تلقي جميع الأطراف أسلحتها كجزء من وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد لمواجهة مرض كورونا. ونقدر الجهود التي بذلتها الحكومة السورية لمكافحة المرض، ولكن ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمها بالقدرات الصحية والإمدادات الطبية اللازمة. ونود أن نكرر النداء الذي وجهه غير بيدرسن في هذا الصدد.

وفي سياق التوصل إلى حل سياسي، كما ذكرتُ من قبل، لا يزال الطريق أمامنا طويلا في الواقع، ولكننا نعتقد أن هناك فرصا عند كل منعطف. ولدينا ثقة كاملة في الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للحفاظ على الزخم من أجل السلام.

المرفق السادس

بيان السيد عبدو أباري، الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أشكر السيد غير بيدرسن على إحاطته والتزامه.

وأود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على أن النيجر لا تزال تؤيد تأييدا تاما نداءات الأمين العام والمبعوث الخاص من أجل وقف كامل وفوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية وخارجها للتمكين من بذل كل الجهود لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويحيط وفد بلدي علما بتقرير مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة. ذلك التقرير مهم جدا، لأنه ينسب المسؤولية إلى مرتكبي الهجمات على المستشفيات المدرجة على قائمة الأمم المتحدة لمنع الاستهداف وغيرها من المرافق المدنية في شمال غربي سورية. وتدين النيجر تلك الهجمات وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لمحاسبة أي شخص متورط.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في سورية، فإنني على يقين من أن مارك لوكوك سيعطينا صورة أفضل بعد ظهر اليوم. ومع ذلك، فإن الأمن الغذائي والمساعدة الإنسانية، كما نعلم، ضروريان خلال هذه الأوقات العصيبة. ولذلك يدعو وفد بلدي جميع الأطراف إلى العمل معا للتأكد من أن المعونة تصل إلى جميع السوريين المحتاجين.

ومن الجدير بالذكر أيضا أنه منذ أن اتفقت روسيا وتركيا على اتفاق لوقف إطلاق النار في 6 آذار/مارس، تراجع عدد الأعمال العدائية في سورية. ويثني وفد بلدي على ضامني مسار أستانا، روسيا وتركيا، لما يبذله البلدان من جهود دبلوماسية ويشجعهما على مواصلتها من أجل ملايين السوريين. وتدعو النيجر أعضاء المجلس والمبعوث الخاص بيدرسن إلى الاستفادة من هذا الزخم من أجل إحراز تقدم على الجبهة السياسية، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

ويسر وفد بلدي أن يعلم بالتوصل إلى اتفاق على جدول الأعمال، وندعو الأطراف المعنية إلى مواصلة جهودها ومشاركتها في اللجنة الدستورية. غير أن مناقشة عملية الاجتماعات ينبغي ألا تكون البند الوحيد في جدول الأعمال. وينبغي للجنة الدستورية أيضا أن تبدأ محادثات بشأن مختلف المسائل الرامية إلى تعزيز تنفيذ القرار 2254 (2015) وقيادة سورية إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة.

وعلى نفس المنوال، يؤيد وفد بلدي دعوة المبعوث الخاص إلى إفراج واسع النطاق عن جميع المحتجزين تعسفا لأسباب إنسانية، وندعو جميع الأطراف إلى كفالة الرعاية الطبية لجميع المحتجزين.

وبما أن الجزاءات الانفرادية الحالية تؤثر على الاقتصاد السوري وأن انتشار جائحة كوفيد-19 لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأمور، فإن وفد بلدي يؤيد نداء الأمين العام الذي طالب فيه برفع الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرة سورية على التصدي للوباء.

في الختام، يدعو وفد بلدي أعضاء المجلس والمجتمع الدولي إلى إظهار الوحدة والتعاطف من خلال مساعدة السوريين على اجتياز هذه الأوقات العصيبة.

المرفق السابع

بيان السيد فاسيلي نيبنزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته.

ما من شك في أن الجائحة تؤثر على الطريقة التي نعالج بها حل النزاعات، بما في ذلك التسوية السياسية في سورية، ولكن المبعوث الخاص يواصل جهوده مع ذلك. ونرحب بموافقة الأطراف السورية على جدول أعمال الجولة الثالثة من المفاوضات في إطار اللجنة الدستورية. ولا يمكن لأحد أن يتنبأ اليوم بموعد عقد ذلك الاجتماع - وكلما عجلنا بعقده، كان ذلك أفضل، ولكن منظمة الصحة العالمية وحدها هي التي تعلم ذلك. وسنواصل تقديم الدعم للمبعوث الخاص؛ للعمل مع الأطراف السورية؛ ولتيسير الحوار بين دمشق والأقاليم الواقعة في شمال شرق البلد.

وقد ثبت كذب أنباء موت مسار أستانا، التي سارع بعض زملائنا إلى الإعلان عنها في قاعة مجلس الأمن في الشهر الماضي. ففي يوم 22 نيسان/أبريل، عُقد مؤتمر بتقنية التداول عن بعد بين وزراء خارجية روسيا وتركيا وإيران. وشدد الوزراء على الدور القيادي الذي يضطلع به مسار أستانا في تعزيز التسوية السورية، بما في ذلك في تحقيق استقرار الحالة وتيسير عودة اللاجئين وحل المشاكل الإنسانية التي تواجه السكان المدنيين، فضلا عن الحوار بين السوريين داخل اللجنة الدستورية. واتفق الوزراء على مواصلة الاتصالات المكثفة من أجل التحضير لمؤتمر القمة المقبل بصيغة أستانا.

ويجري بوجه عام احترام وقف إطلاق النار في إدلب الذي تم الاتفاق عليه نتيجة للبروتوكول الروسي - التركي المؤرخ 5 آذار/مارس. وقد خفت حدة التوتر في الوضع بشكل كبير، ولكن الجماعات المسلحة غير القانونية والإرهابيين من هيئة تحرير الشام لا يزالون يرتكبون انتهاكات. ولقي مئات المدنيين حتفهم في شباط/فبراير وآذار/مارس. وقد سمعنا جميعا أمس عن تفجير انتحاري أودى بحياة أكثر من 40 شخصاً في عفرين. وفي الشمال الشرقي، قُتل خلال الفترة من 20 إلى 31 آذار/مارس وحدها 82 شخصا وجُرح 100 آخرون. والمتطرفون يعرقلون عمل الجيشين الروسي والتركي في إدلب ويفتعلون استفزازات ويفرضون حصارا. ولا يزال من الضروري أن نفرق بين المعارضة المعتدلة والإرهابيين. ولا يمكن استخدام الجائحة كذريعة لتبييض صفحة الإرهابيين.

ونحن نرى الصورة بوضوح. فالحالة صعبة في الأراضي السورية التي لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية. وكما كان الحال من قبل، ليس لدينا صورة واضحة في المناطق المحتلة بصورة غير قانونية. ونسمع نداءات كثيرة إلى الحكومة السورية تتعلق بما ينبغي لها أن تفعله وما لا ينبغي لها أن تفعله. ولكننا لا نسمع إلا القليل جدا عما يحدث في المناطق الواقعة تحت الاحتلال أو خارج سيطرة دمشق. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أن المسؤولية والمساءلة عن كل ما يحدث هناك تقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال. ونسمع عن أعمال شغب في السجون في الشمال الشرقي وعن فرار سجناء إلى البلدان المجاورة في المنطقة. ونسمع عن قيام التحالف بإرسال مساعدات إلى الشمال الشرقي، والتي يُفترض أنها لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي شملت هراوات ودروعا وغيرها من معدات مكافحة الشغب.

وسنكون مهتمين بمعرفة ما الذي يحدث في مخيمي الركبان والهول وما هي التدابير التي يجري اتخاذها هناك لمنع انتشار كوفيد-19.

ومن جانبنا، نود أن نتشـاطر مع المجلس هذه القصـة. قبل أسـبوعين، تمكنت مجموعة من 34 مسـلحا ينتمون إلى جيش مغاوير الثورة من مغادرة الركبان حيث اسـتسـلموا للقوات الحكومية. وقد قاتلوا للخروج من المخيم، لأن المرء لا يسـتطيع أن يغادر الركبان بحرية. وروى هؤلاء المسـلحون للصـحفيين الغربيين ما يحدث في المخيم، مشيرين على وجه الخصوص إلى أنهم تلقوا تدريبا على تنفيذ عمليات تخريبية وإلى أن المساعدات الإنسانية التي تصل إلى مخيم الركبان يعاد بيعها. وأود أن أطلب من الأعضاء قراءة مقابلاتهم بأنفسهم وتوسيع آفاقهم.

وثمة استنتاج بسيط، هو أنه من دون عودة كامل أراضي سورية إلى سيطرة حكومتها الشرعية، لن تُحل المشاكل السائدة. وينطبق هذا أيضا على مكافحة الجائحة. ونود أن نشير أيضا إلى أن النداءات الموجهة إلى دمشق لتكثيف جهودها لمكافحة الجائحة لا صلة لها بالموضوع، حيث أن 30 في المائة من أراضيها تخضع للسيطرة الفعلية سواء من جانب قوات أجنبية أو المعارضة أو الإرهابيين. وينبغي أن يكون أولئك الذين يسيطرون على تلك الأراضي مسؤولين عن ذلك.

ونقول مرة أخرى إن الجزاءات الانفرادية لا تشل الاقتصاد السوري وتؤثر على السكان في المقام الأول فحسب، بل تعوق أيضا إمدادات الأدوية والمعدات إلى البلد، مما يزيد من صعوبة مكافحة الجائحة. والسوريون يعيشون في جميع أنحاء سورية، وليس في إدلب أو في الشمال الشرقي فحسب. ونحث زملاءنا على عدم استغلال الوضع الحالي، بل على مساعدة جميع السوريين فعلاً.

وهناك جانب إيجابي لهذه القصـة: فنحن نرحب بالخطوات التي اتخذتها عدة دول عربية لإقامة اتصالات مع الحكومة السورية من أجل مساعدة ذلك البلد في التغلب على الأزمة الاقتصادية والإنسانية ومكافحة فيروس كورونا. إن سـورية جزء لا يتجزأ من المشـهد الإقليمي. وسـورية بحاجة إلى أن تعود إلى الأسرة العربية. ومن شأن ذلك أن ييسر التوصل إلى تسوية سياسية في سورية وأن يحسن الحالة العامة في الشرق الأوسط.

ردا على البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة، أود أن أقول ما يلي:

وسأتوخى الإيجاز. إنني لن أدخل في حوار مع كريستوف، الذي عين نفسه، حسبما أفهم، عضوا في مجلس التحقيق. ويجب أن أقول صراحة أن تحقيقه لا يعني أي شيء بالنسبة لي. وإذا تغير شيء من ذلك، فإنني سأخبره. ولكنني أوصي بالتركيز على السوريين الذين تعرضوا خلال تسع سنوات من النزاع للتعذيب وقطع الرأس والقتل على يد الإرهابيين. وأعتقد أن ثمة مجالا واسعا للتحقيق هنا.

لكنني أردت أن أتناول مسـألة أخرى. إنني معجب بقوة اسـتنتاج زميلنا البريطاني، الذي قدم بأناقة تحليله العميق لمجلس التحقيق. والأعضـاء يعرفون أننا لا نعترف بمجلس التحقيق الذي أنشـأه الأمين العام على نحو يتجاوز سلطته. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه حتى باستخدام عدسة مكبرة، لم يتمكن المجلس من تحديد وفاة مدني واحد نتيجة للقصـف المزعوم من جانب القوات الجوية السـورية أو حلفائها، على حد تعبير التقرير. ولكن المجلس تمكن من الكشـف عن ضـحايا القصـف من قبل الإرهابيين. ووفقا للتقرير، لم يُدمَّر مرفق طبي واحد؛ ولم يُبلغ إلا بحدوث أضـرار طفيفة. ونحن نعلم أن بعض الأعضـاء لم يكونوا سـعداء جدا بهذا الاسـتنتاج. وفي الواقع، شـعر البعض منهم بخيبة أمل كبيرة. ولكن هذا الاسـتنتاج يمثل اتجاها واضـحا، مهما قال الأعضـاء خلاف ذلك. وما فتئنا نقول ذلك منذ وقت طويل، والغريب أن هذا الاستنتاج أكده الآن مصدر غير عادي، وهو تقرير ما يسمى بمجلس التحقيق.

المرفق الثامن

بيان السيدة إنغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تكرر النداء من أجل وقف كامل وفوري لإطلاق النار على نطاق البلد في سورية. وقد شكل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 5 آذار/مارس للتصدي للأعمال العدائية في الشمال الغربي تطورا جديرا بالترحيب، ويسرنا أنه لا يزال ساريا عموما. ومع ذلك، فإننا ندرك أنه هش وأن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني هو أمر بالغ الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى. والواقع أن الوقف التام للأعمال العدائية أمر حيوي لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة، مما سيساعد على تعزيز العملية السياسية. وهذه هي أيضاً الطريقة الوحيدة لتمكين سورية حقاً من مكافحة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) مكافحة فعالة. ويسرنا سماع أن عدد الإصابات بمرض فيروس كورونا في جميع أنحاء المنطقة منخفض حتى الآن.

والعملية السياسية عملية معقدة تتطلب من جميع الأطراف التفاني والاحترام المتبادل وقبول الحل الوسط. وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين الإعراب عن تأييدها للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص في إطار العملية السياسية الأوسع نطاقا. ولن يؤدي استمرار التعاون مع الأطراف إلا إلى دفع تلك العملية قدما. ونقدر بشكل خاص الخطوات المتخذة للتشاور مع منظمات المجتمع المدني النسائية لكفالة مشاركتها الهادفة. ومن المعروف جيدا أن مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها يمكن أن تؤدي إلى تحسين النتائج قبل نشوب النزاعات وأثناءها وبعدها. ومما لا شك فيه أن إشراك المرأة سيؤدي إلى تحقيق المزيد من النتائج البناءة والمنصفة للجميع.

ونتطلع إلى عقد الجولة الثالثة من محادثات اللجنة الدستورية. ومن الجدير بالثناء توصل الأطراف إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال، ونحث الجميع على مواصلة التعاون لما فيه مصلحة الشعب السوري.

وتدابير بناء الثقة ضرورية لاستعادة الثقة وتعزيز المشاركة النشطة والمساهمة في استمرار العملية السياسية الأوسع نطاقا، على النحو الذي أكده القرار 2254 (2015). وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على أنه ينبغي معالجة مسألة الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي والمفقودين. ومن الضروري أن يدعم المجلس الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف القرار. ويجب أيضا ألا يغيب عن أذهاننا ضرورة احترام إجراءاتنا سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ولن تنعم سورية بالسلام من خلال العمل العسكري. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين إلا من خلال عملية سياسية تتسم بالمصداقية والتوازن والشمولية وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

المرفق التاسع

بيان السيد جيري ماثيوز ماتجيلا، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الشاملة بشأن الحالة السياسية في سورية.

ومما يشجع جنوب أفريقيا أن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 5 آذار/مارس بين تركيا وروسيا لا يزال ساريا، على الرغم من حالات القصف المتفرقة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى العمل، ولا سيما في هذه الأوقات العصيبة، من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني يمهد الطريق لتهيئة بيئة مواتية يمكن فيها إجراء حوار شامل بقيادة سورية.

ولكي تحقق سورية السلام، سيكون من الضروري أن ينتهي كل تدخل خارجي في سورية، وأن تغادرها جميع القوات الأجنبية غير المأذون لها. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نؤكد من جديد أن لجميع الدول الحق السيادي في التصدي لخطر الإرهاب في بلدانها. غير أن أي إجراء لمكافحة الإرهاب يجب أن يتوافق مع القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو التوصل إلى حل سياسي دائم يعبر عن إرادة الشعب السوري ويجلب السلام والاستقرار المستدامين إلى البلد، فضلا عن فرصة إعادة بناء اقتصاده وإصلاح الأضرار الناجمة عن 10 سنوات من الحرب.

وفيما يتعلق بالتطورات المتصلة باللجنة الدستورية، ترحب جنوب أفريقيا باتفاق الرئيسين المشاركين على جدول أعمال اجتماعها المقبل، على نحو ما أفاد به المبعوث الخاص في إحاطته السابقة للمجلس (انظر **S/PV.8727**). ونحث جميع الأطراف على مواصلة المشاركة الجوهرية والبناءة في عملية اللجنة الدستورية كجزء من العملية السياسية الأوسع نطاقا التي يدعمها المبعوث الخاص. وكما تعلمنا من خلال عملية صياغة دستور بلدنا، فإن المشاركة وبناء الثقة عنصران أساسيان في إيجاد حل مستدام وسلمي للأزمات في سورية. ولا يزال القرار 2254 (2015) يمثل إطار العملية السياسية في سورية، وسيكون من المهم تنفيذه بشكل كامل. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم عمل اللجنة الدستورية ودور الأمم المتحدة والمبعوث الخاص في عملية الوساطة.

وقد أحاطت جنوب أفريقيا علما بصدور الموجز الذي أعده الأمين العام لتقرير مجلس التحقيق بشأن سوريا عن الحوادث التي وقعت في شمال غرب سورية. ونرحب باعتزامه تعيين مستشار مستقل أقدم للنظر في أفضل السبل للاستجابة للتوصيات الواردة في التقرير.

وفي ضوء وباء فيروس كورونا والتقارير التي تفيد بوقوع ثلاث وفيات ذات صلة بهذا الوباء، تؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما النداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمين العام إلى الشرق الأوسط. ونكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل لدعوة المبعوث الخاص إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية من أجل كفالة توافر الإمدادات والمعدات والأفراد اللازمين للتصدي لهذا الوباء بكفاءة وفعالية. وتزيد الظروف السائدة في أجزاء من سورية من خطر انتشار الوباء بسرعة. وفي تلك الأجزاء من البلد، فإن هشاشة النظام الصحي، واكتظاظ مراكز الاحتجاز ومخيمات المشردين داخليا، والافتقار إلى الهياكل الأساسية الملائمة للمياه والصرف الصحي، والتحديات التي تواجه إيصال المعونة الإنسانية، واستمرار النزاع، هي كلها عوامل تعوق الجهود الرامية إلى وقف انتشار الفيروس.

وإذ نعالج العواقب الإنسانية للجائحة، من المهم للغاية تخفيف التدابير الاقتصادية المفروضة على سورية. وهذا أمر ضروري لضمان توفير الإمدادات والمعدات اللازمة لمكافحة الجائحة. وكذلك نؤيد دعوة المبعوث الخاص المستمرة إلى الإفراج الدائم عن السجناء والمحتجزين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين وذي الإعاقة. ونظرا للظروف الصعبة في مراكز الاحتجاز، تزداد أهمية هذا النداء اليوم ويصبح ضروريا بقدر أكبر.

وتتطلب الحالة في سورية أن يدعم المجتمع الدولي المسارين السياسي والإنساني. وهذه العمليات مترابطة ويجب دعم التقدم على كلا المسارين لتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية ومستدامة للنزاع.

المرفق العاشر

بيان السيد قيس قبطني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته.

لا يمكن المبالغة التشديد على ضرورة الوقف الفوري والشامل والدائم للأعمال العدائية في سورية إذا كنا نريد إحراز تقدم على المسار السياسي. ونكرر مرة أخرى دعوة الأمين العام والمبعوث الخاص بيدرسن إلى إسكات البنادق في جميع أنحاء سورية. فمشاركة الأمم المتحدة أساسية لحشد جهود أعضاء المجلس ولاستمرارية مبادرات وقف إطلاق النار في مناطق النزاع.

وما زال يساورنا القلق إزاء استمرار التوترات، ولا سيما في شمال سورية، في حين ينبغي أن يظل التركيز باستمرار على الحد من انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وندعو الأطراف إلى الارتقاء إلى مستوى هذه المناسبة الحرجة والحفاظ على الهدوء وإظهار ضبط النفس من أجل تهيئة الظروف للمعركة الحقيقية لإنقاذ الأرواح.

كما إن تجدد أنشطة داعش، لا سيما في جنوب سورية، أمر مثير للقلق الشديد. وفي الواقع، لم يختف داعش على الإطلاق، وقد تكيف بسرعة مع خسائره. ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أن داعش يعتبر تفشي كوفيد-19 الوقت المناسب لتكثيف هجماته الإرهابية المميتة.

وتشدد تونس على ضرورة حشد جهود جماعية وحازمة للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية المصنفة كذلك من قبل مجلس الأمن في سورية وخارجها. وهذه الجهود ضرورية للتوصل إلى حل سياسي طويل الأجل للنزاع السوري. ونشيد باتفاق 5 آذار/مارس بشأن إدلب حيث أنه تضمن إشارة محددة إلى الإرهابيين الذين حددهم مجلس الأمن.

وترحب تونس ببدء التقدم في العملية السياسية السورية في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف السورية بشأن جدول أعمال مناقشات اللجنة الدستورية. ونعرب عن أملنا في أن تُعقد الجولة الثالثة للجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. وتعرب تونس عن دعمها المتجدد للمبعوث الخاص وفريقه، تقديرا لتيسيرهم المقتدر لعمل اللجنة الدستورية. ونحث الأطراف السورية على ممارسة المرونة والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة والمشاركة البناءة ومن دون شروط مسبقة في المفاوضات، مع الالتزام بالمعايير المرجعية للجنة والعناصر الأساسية للائحتها الداخلية.

ونعيد تأكيد أهمية أن تقترن العملية السياسية بإحراز تقدم في الإفراج عن المحتجزين والمختطفين. فقد أصبح الإفراج عن المحتجزين أكثر من مجرد تدبير لبناء الثقة: إنه ضرورة إنسانية، وذلك في ضوء خطر انتشار جائحة كوفيد-19 بينهم.

في الختام، تعيد تونس التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية. والسبيل العملي الوحيد للمضي قدما هو التوصل إلى تسوية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، إلى جانب رعاية الأمم المتحدة وفقا للقرار 2254 (2015)، على نحو يصون سيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها ويلبي تطلعات السوريين المشروعة إلى مستقبل حر وكريم.

المرفق الحادي عشر

بيان السيد جيمس روسكو، نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، وكذلك أشكر المبعوث الخاص على إحاطته المميزة الوضوح.

لا يزال يساورنا قلق بالغ، كما قلنا في المرة الأخيرة التي ناقشنا فيها هذه المسألة (انظر S/2020/254)، إزاء الأثر المدمر المحتمل الذي يمكن أن يحدثه مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سورية، البلد الذي دمره بالفعل نزاع مستمر منذ قرابة عقد من الزمن. ويتضح من العديد من البيانات التي استمعنا إليها اليوم أن هذا الشعور يتشاطره مجلس الأمن. وكما قال زميلي الصيني للتو، سنناقش التحدي الإنساني بعد ظهر اليوم. ولكن مع الإعلان عن 43 حالة مؤكدة، ولا شك في أن هناك الكثير غيرها، من المهم للغاية أن تستجيب جميع الأطراف لدعوة المبعوث الخاص إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

إن دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لا تعني فحسب تقديم المساعدة بحق لمن هم في مناطق النزاع، بل كذلك السماح بتكريس اهتمامنا الكامل لمكافحة كوفيد-19. فلا يمكننا القضاء على المرض إلا إذا قضينا عليه في كل مكان.

وقد هالنا أيضا تلقي أنباء عن الهجوم بالقنابل الذي وقع يوم أمس في عفرين، والذي أودى بحياة ما لا يقل عن 40 مدنيا، معظمهم من الأطفال. فمجددا تُفجع المزيد من الأسر، وقلوبنا معهم اليوم ونتضرع بالدعاء لهم. ومما يزيد من فظاعة هذا العمل الأخرق وقوعه خلال شهر رمضان المبارك.

يجب أن يكون منع أي تفش كبير لكوفيد-19 في جميع أنحاء سورية مهمة مشتركة لنا جميعا. فهذا الفيروس لا يعرف أي خطوط فاصلة أو حدود جغرافية أو سياسية أو ثقافية. ولذلك، من المهم للغاية أن تلتزم جميع الأطراف بالوقف القائم لإطلاق النار في شمال غرب وشمال شرق سورية وأن تتقيد بمسؤولياتها عن تيسير المعونة الإنسانية.

وتعزز الأزمة الراهنة الحاجة إلى العمل معا لتجاوز خلافاتنا وحل هذا النزاع. ويجب ألا تتوقف عملية البحث عن حل سياسي في سورية. وقد أثلج صدرنا، في هذا السياق، أن نسمع أنه تم الاتفاق خلال الاجتماع الأخير على جدول أعمال للجولة المقبلة من محادثات اللجنة الدستورية. ومن المهم اغتنام هذه الفرصة قبل أن يضيع الزخم مرة أخرى، ونشجع المبعوث الخاص على النظر في سبل المضي قدما بالمحادثات ومواصلة الاجتماعات.

وكما أوضحنا نحن وغيرنا من أعضاء المجلس من قبل، فإن العملية السياسية بموجب القرار 2254 (2015) تمتد إلى ما يتجاوز اللجنة الدستورية. فبالإضافة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، ينبغي للنظام السوري أيضا أن يتخذ تدابير هامة أخرى لبناء الثقة. وتشمل هذه التدابير الإفراج الجماعي عن السجناء المحتجزين تعسفا وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد. ونظرا إلى خطر انتشار كوفيد-19 في السجون، فإننا نحث النظام السوري بقوة أيضا على الإفراج على نطاق واسع عن السجناء السياسيين والأشخاص الضعفاء وضمان توفير الرعاية الطبية لمن لا يزالون رهن

الاحتجاز. وما ورد من تقارير عن الإفراج عن 40 محتجزا في محافظة دير الزور يشكل خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح.

ونلاحظ كذلك أن عددا من أعضاء المجلس قد أثار مسألة الجزاءات فيما يتعلق بكوفيد-19. ونود أن نؤكد - كما أعتقد أن زميلنا الإستوني قد أوضح بجلاء - أن السلع والإمدادات الطبية المستخدمة في الأغراض الإنسانية لا تخضع لجزاءات الاتحاد الأوروبي، التي لا تزال المملكة المتحدة تطبقها، وهناك إعفاءات إضافية من الجزاءات متاحة للنشاط الإنساني في سورية.

كذلك أشير إلى أن المملكة المتحدة وشركاءنا الأوروبيين هم من بين المانحين الرئيسيين للمعونة الإنسانية إلى سورية، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها النظام. والواقع أن المشاكل التي تواجه القطاع الصحي والاقتصاد في سورية ليست نتيجة للجزاءات، بل نتيجة للنظام السوري، من خلال محسوبيته وفساده وسلوكه الحربي الوحشي. وإذا كان النظام السوري وحلفاؤه يرغبون في أن تُرفع الجزاءات، فإنهم يعرفون ما يتعين عليهم القيام به - أن يعملوا بجدية مع المبعوث الخاص بيدرسن وأن يشاركوا مشاركة جادة في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى نهاية سلمية للنزاع السوري.

وأخيرا، أردنا أيضا أن نقول إنه على الرغم من احتمال انتشار فيروس يمكن أن يزيد من معاناة الشعب السوري، فلا يمكننا أن نتجاهل النتائج الواردة في التقارير الأخيرة الصادرة عن لجنة التحقيق، ومجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام، وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونرحب بإصدار التقرير الموجز للأمين العام عن مجلس التحقيق في 6 نيسان/أبريل. وعلى الرغم من أن التقرير لا يحدد روسيا صراحة على أنها حليف النظام المسؤول عن بعض الهجمات على البنية التحتية المدنية، فمن الواضح أي بلد يعنيه إذ ليس هناك سوى بلد واحد تحلق طائراته العسكرية فوق إدلب إلى جانب النظام. وتؤيد هذا الاستنتاج النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق، التي حددت روسيا بوصفها مسؤولة عن الهجمات على البنى التحتية المدنية.

وهذه انتهاكات صارخة للقواعد الدولية التي اتفقنا جميعا على أنه لا يمكن التسامح معها، ويجب محاسبة مرتكبي الجرائم. فتلك هي مسؤوليتنا. ونشير مع الأسف الشديد إلى أن المستشفيات بحد ذاتها التي قصفها النظام وروسيا هي نفس المستشفيات التي كان يمكن استخدامها الآن لمحاربة وباء كورونا.

لقد حان الآن وقت العمل. ويجب أن نتساءل كيف يمكننا الآن أن نتعاون لتخفيف معاناة الشعب السوري.

المرفق الثاني عشر

بيان السيدة تشيريث نورمان – شالي، نائبة الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص غير بيدرسن على عمله المتواصل بشأن هذا الملف الهام وعلى إحاطته اليوم. يطيب لي أن أراه اليوم، وآمل أن يبقى في أمان وصحة جيدة في هذه الأوقات الصعبة.

تؤكد الولايات المتحدة اليوم من جديد على تأييدها لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ونتفق تماما مع المبعوث الخاص بيدرسن في أنه ينبغي أن يكون هناك وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية. هذا النوع من وقف إطلاق النار ضروري ليتسنى بذل جهد كاف لكبح انتشار مرض فيروس كورونا بين بعض أكثر الناس ضعفا في العالم. إن انتشار مرض كورونا، ولا سيما في الشمال الغربي والشمال الشرقي من سورية، لا يؤدي إلا إلى زيادة الحاجة الملحة إلى ضمان وقف إطلاق نار دائم لضمان الاستجابات الفعالة.

وبينما ننوه بأن من يسمّون بضامني أستانا قد عقدوا مؤتمرا بالتداول عن بعد في الأسبوع الماضي لمناقشة عملية السلام في سورية، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الأمم المتحدة هي التي يجب أن تكون في صميم أي جهد يرمي إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار شامل ودائم ويمكن التحقق منه في جميع أنحاء البلد. فالمبعوث الخاص بيدرسن يملك صلاحية رصد خطوط التماس القائمة لكفالة احترام اتفاقات وقف إطلاق النار، وتقع على عاتق المنظمة مسؤولية النهوض بالاستقرار في سورية بهدف التوصل إلى حل سياسي، تمشيا مع القرار 2254 (2015). وينبغي للمجلس أن يبذل كل ما في وسعه لدعم الأمم المتحدة في هذا المسعى.

لقد استنتج مجلس التحقيق، في التقرير الذي صدر في 6 نيسان/أبريل، أن ”من المحتمل جدا“ أن نظام الأسد وحلفاءه قد شنوا هجمات دمرت المرافق الطبية – وهو عمل لا يغتفر على الإطلاق. وننوه أيضا بإعلان الأمين العام عزمه تعيين كبير مستشارين مستقل لمعالجة توصيات مجلس التحقيق ونرحب بذلك. ويجب على مجلس الأمن أن يحاسب الذين يهددون السلام والاستقرار في سورية. ولهذا الغرض فمن الحيوي أن يُطلع مجلس التحقيق على الأدلة التي في حوزته لجنة التحقيق؛ والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وإذا كانت العدالة تعني لنا أي شيء، فينبغي لكل عضو في المجلس أن يؤيد سعي الأمين العام إلى تحقيقها.

وفي الختام، تكرر الولايات المتحدة دعوتها نظام الأسد إلى حماية مصير آلاف المدنيين المحتجزين تعسفا في مراكز الاحتجاز، حيث تشكل الظروف المزدحمة واللاإنسانية مرتعا للانتشار السريع لفيروس كورونا، وهي نتيجة يمكننا ويجب علينا أن نعمل على تجنبها. ونطالب بالإفراج الفوري عن جميع المدنيين المحتجزين تعسفا، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون. وعلاوة على ذلك، يجب على نظام الأسد أن يمنح فورا كيانات محايدة ومستقلة، بما في ذلك المنظمات الطبية والصحية، إمكانية الوصول إلى مرافق الاحتجاز التابعة للنظام. وهذا أمر ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى فيما نعمل على مكافحة انتشار مرض كورونا.

وفي حين أن هذه الأوقات يكتنفها الغموض، يمكن للشــعب الســوري أن يطمئن إلى أن التزام إدارة ترامب تجاهه أقوى من أي وقت مضـــــى. وفي الأيام المقبلة، نحث كل عضـــــو في المجلس على اتخاذ الخطوات التي من شـأنها أن تسـاعد الشـعب السـوري على التحرك نحو مزيد من السـلامة والرخاء والكرامة. هذا هو المستقبل الذي كان الشعب السوري يطلبه والمستقبل الذي تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية المساعدة على تحقيقه.

المرفق الثالث عشر

بيان السيد دانغ دينه كوي، الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته اليوم.

يشير وفد بلدي بارتياح إلى التطورات السياسية والأمنية الأخيرة في سورية، بما في ذلك الاتفاق بين الرئيسين المشاركين للجنة الدستورية على جدول أعمال الدورة المقبلة، فضلا عن الحالة الهادئة نسبيا في الميدان خلال الأسابيع القليلة الماضية. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن الأطراف المعنية من ترجمتها إلى مزيد من التقدم المشجع، الذي من شأنه أن ينهي في وقت لاحق بصورة سلمية الاضطرابات التي استمرت عقدا من الزمن في سورية.

ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء هشاشة الحالة في سورية بشكل عام، وفي شمالها الغربي على وجه الخصوص. إن وقف إطلاق النار الساري في إدلب منذ 6 آذار/مارس فرصة جيدة لتكثيف الجهود من أجل التوصل إلى حل سلمي، ولا ينبغي تبديد تلك الفرصة. ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار الحالة الإنسانية الأليمة في سورية، التي تتفاقم الآن بسبب وباء مرض كورونا، ولا سيما في الشمال الغربي، بعد أشهر من الأعمال العدائية المكثفة. وفي السياق الحالي، يود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية.

أولا، نحث جميع الأطراف في سورية على الاستجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وترجمته إلى وقف دائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، مما يهيئ بيئة مواتية للحوار والمفاوضات. كما نحث جميع الأطراف في سورية على الامتناع عن أي عمل يمكن أن يحصر الشعب السوري في الحلقة المفرغة المستمرة من النزاع وعدم الاستقرار، وعلى مواصلة بناء الثقة فيما بينها في محاولة لتعزيز السلام والمصالحة.

إن وباء كورونا هو العدو المشترك. فهو لا يستهدف الناس فحسب، ولا سيما أكثرهم ضعفا، بل يعوق أيضا جهود السلام ويقوض المكاسب الموحدة. ولذلك فإن دور المجتمع الدولي في المساعدة على دعم الشعب السوري في هذا الصدد أساسي سواء للأسباب الإنسانية أو لتهيئة الظروف العامة التي يمكن أن تمكن من إحراز التقدم. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع أعضاء اللجنة الدستورية إلى مواصلة بذل كل جهد – من خلال جميع القنوات – للتعاون بحسن نية خلال هذا الوقت العصيب.

ثانيا، نحن نؤيد تماما مواصلة أي مشاركة دبلوماسية وسياسية قابلة للاستمرار ويمكن أن تعطي الأمل في التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص لتنشيط عمل اللجنة الدستورية بعد أشهر من التأجيل. ونكرر مرة أخرى دعمنا الكامل لدور التيسير الذي تقوم به الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالاقتراحات التي ذكرها المبعوث الخاص في إحاطته ونحث جميع الأطراف في سورية على النظر فيها بجدية.

أخيرًا وليس آخرًا، يتمثل اعتقادنا الثابت في أن المسار الوحيد القابل للتطبيق نحو تحقيق السلام والأمن للشعب السوري هو من خلال التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع بقيادة الشعب السوري وملكيته، وفقًا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2254 (2015).

المرفق الرابع عشر

بيان السيد بشار الجعفري، الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر زميلي الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية على رئاسته لعمل مجلس الأمن هذا الشهر.

لقد أكدت جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة في بلدي سورية، على نتيجة لا مفر منها وهي ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، داخل مجلس الأمن وخارجه باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ومع ذلك، بعد ثماني سنوات من اتخاذ أول قرار ذي صلة (القرار 2042 (2012))، لا يزال مجلس الأمن غير قادر على فرض احترام بعض الدول الأعضاء لهذا المبدأ الأساسي، رغم أنه لا يوجد حل واقعي أو مستدام للأزمة يمكن تصوره من دون التنفيذ الكامل لهذا المبدأ.

لقد مرت تسع سنوات على بداية ما يسمى بالأزمة السورية، التي هي في الواقع حرب بربرية وإرهابية تشنها حكومات الدول المعروفة التي تبنت لعبة الهيمنة وسعت إلى إضفاء الشرعية على التدخل في شؤون بلدي، وبلدان أخرى في منطقتنا، وسفك دماء شعوبها ونهب مواردها تحت ذرائع كاذبة ومفبركة. وخلال هذه السنوات التسع، تم نشر مجموعة واسعة من الأسلحة ضد بلدي، سواء كان ذلك من خلال المعلومات واسعة النطاق والحرب الإعلامية، أو الاستثمار في الإرهاب، ورعاية المنظمات التكفيرية الإجرامية، والتدخلات العسكرية المباشرة، والقصف والعدوان والاحتلال من قبل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وتركيا وإسرائيل – بما في ذلك العدوان الإسرائيلي الأخير قبل يومين الذي أودى بحياة ثلاثة مدنيين وجرح أربعة آخرين – أو من خلال الإرهاب الاقتصادي والعقاب الجماعي للشعب السوري من خلال فرض تدابير إكراه أحادية الجانب، مما يشكل في مجمله انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتحديا لولاية مجلس الأمن وقراراته، فضلا عن قدرته على الوفاء بمسؤولياته في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

ونكرر أننا لن نتوانى عن التمسك بسيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، بغض النظر عن شدة الضغط أو إلى أي درجة تتصاعد المؤامرات ضدنا. علاوة على ذلك، فإننا لن نتخلى عن تحرير أراضينا المحتلة، سواء كانت تحتلها الولايات المتحدة أو تركيا أو إسرائيل أو المنظمات الإرهابية التابعة لها. كما نشدد على أن أي وجود عسكري أجنبي على أراضي الجمهورية العربية السورية بدون موافقة صريحة من الحكومة السورية هو عمل عدواني واحتلال، وسيتم التعامل معه على هذا النحو وفقًا لحقوقنا بموجب القانون الدولي.

ولم ينتهك النظام التركي فحسب التزاماته المترتبة عليه بموجب تفاهمات أستانا وسوتشي وموسكو، ودعم الجماعات الإرهابية المسلحة المنتسبة إلى العديد من المنظمات التي نقلها إلى محافظة إدلب، بل عزز أيضًا من وجوده العسكري غير المشروع على أراضي بلدي بدون خجل، من خلال السماح بالوصول اليومي للقوافل المحملة بالأسلحة والعديد من الأنواع الأخرى من المعدات الثقيلة عبر الحدود بهدف دعم الجماعات الإرهابية المسلحة. لكن ذلك، لم يكن كل شيء: فقد تسلل وزير الدفاع التركي مؤخرًا إلى محافظة إدلب السورية لعقد اجتماعات مع قادة بعض المنظمات الإرهابية الناشطة هناك، بهدف مواصلة استثمار تركيا في الإرهاب والتحضير للجولات القادمة من المواجهات المسلحة.

وبناءً على ذلك، يجب أن يدرك ممثلو الدول المشاركة في اجتماع اليوم أن العديد من وحدات المشاة التركية دخلت الأراضي السورية المحتلة، وأنه حتى نُظم الدفاع الجوي التركية في طور النشر.

وعززت تركيا قواتها العسكرية في إدلب بصواريخ هوك المضادة للطائرات التي تم إرسالها من الولايات المتحدة الأمريكية في انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن وجود نُظم الدفاع الجوي التركية في محافظة إدلب السورية يثبت الهدف الحقيقي لتركيا المتمثل في استمرار احتلالها للأراضي السورية، بالنظر إلى أن الغرض الوحيد من نشر نُظم الدفاع الجوي على الأراضي السورية المحتلة هو بلا شك تدمير أهداف في الجو مثل الطائرات والمروحيات، مما يعني بوضوح أن صواريخ هذه النُظم لن تستخدم ضد الجماعات الإرهابية المتطرفة التي هي في الواقع حليفة للنظام التركي. ويحذر وفد بلدي من أنه إذا سقطت نُظم الدفاع الجوي التركية هذه في أيدي المنظمات الإرهابية العاملة في إدلب – هيئة تحرير الشام وحراس الدين وحزب تركستان الإسلامي في سورية – فستكون هناك عواقب وخيمة وخطيرة.

وقام النظام التركي لسنوات عديدة بتجنيد عشرات الآلاف من الإرهابيين من آسيا الوسطى والقوقاز، بما في ذلك التركمان والإيغور وغيرهم، ونقلهم إلى بلدي. ومع ذلك، فإن العديد من المنظرين في مجلس الأمن والأمانة العامة قد أغفلوا بطريقة ما هذه الحقيقة، حيث لم ترد أي إشارات إلى هذا النشاط الإرهابي في أي من تقاريرهم أو إحاطاتهم. ويقوم النظام التركي الآن بتوسيع نطاق رعايته للإرهاب من خلال تجنيد إرهابيين سوريين وأجانب للقتال في ليبيا عن طريق عرض رواتب شهرية مغرية. وقد نقلت الطائرات التركية آلاف هؤلاء المجندين الإرهابيين إلى ليبيا بدون رادع ودون مساءلة.

وقد تلقت وسائل الإعلام العالمية أعدادا هائلة من صور مئات الإرهابيين الذين نقلهم أردوغان إلى ليبيا وقتلوا هناك. إن زملائي الأوروبيين في مجلس الأمن يعرفون حجم التهديد الذي يشكله هذا السلوك التركي لأمن أوروبا والعالم، ولكن تحالفهم مع تركيا من خلال حلف شمال الأطلسي دفعهم إلى فرض صمت القبور على مجلس الأمن، مما يحد من قدرته على الوفاء بولايته. وفي هذا السياق، ومن أجل الحفاظ على مصداقية المجلس والحفاظ على الدعم الدولي لاتفاق موسكو، يجب على القيادة التركية السياسية والعسكرية، التركيز على تنفيذ الاتفاق بدلاً من التنصل من مسؤولياتها من خلال عدم تنفيذه.

لقد استغلت الجماعات الإرهابية فترة الهدوء التي أعقبت اعتماد اتفاق موسكو، بعد الاهتمام الدولي الذي نشأ فيما يتعلق بمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا لإعادة تنظيم قواتها، بشكل أساسي بدعم من قوات الاحتلال الأمريكية والتركية. وفي منتصف شهر نيسان/أبريل، أعلنت قيادة هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة أنها أعادت تنظيم قواتها وشكلت ثلاثة ألوية جديدة استعداداً للمواجهات المقبلة في شمال غرب سورية. ويؤكد ذلك ضرورة أن يطلب مجلس الأمن من دول معينة الالتزام بوقف دعمها للإرهاب، والتمسك بالأولوية المطلقة لدعم جهود الدولة السورية لمكافحة الإرهاب واجتثاث هذا الورم من الجسم السوري. ويجب القيام بذلك من أجل استعادة الأمن والاستقرار في البلد بشكل كامل ومساعدته على تحقيق أمله الرئيسي المتمثل في التوصل إلى حل مملوك للسوريين وبقيادة سورية وبدون أي تدخل أجنبي.